جامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2010

تقديم

بحمد من الله وتوفيق منه تصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2010م والذي يمثل الإصدارة الثانية والعشرين من سلسة الإصدارات السنوية التي تصدرها المنظمة حول حالة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

يسبق إصدار هذا التقرير شروع الدول العربية في تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في مرحلته الأولى تنفيذاً لقرار القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في شرم الشيخ بتاريخ 15 صفر 1432هـ الموافق 19 يناير (كانون ثاني) 2011م رقم (ق.ق: 18 د.ع (2) ـ ج 3 ـ 2011/1/19 بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الذي تقضي الفقرة الأولى منه بتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة 2011 ـ 2016م

كما يأتي إصدار هذا التقرير في وقت نشهد فيه استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية التي لا تزال أعلى من مستوياتها قبل أزمة الغذاء العالمية خلال عامي 2008 – 2009م، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع أعداد ناقصي التغذية في البلدان النامية بما فيها الدول العربية حيث تقدر أعداد ناقصي التغذية في الدول النامية عام 2010م بنحو 906 مليون نسمة، كذلك استمرار تأثر تجارة السلع الغذائية الرئيسية بالإجراءات والسياسات التجارية التي باتت تتبناها الدول المنتجة الرئيسية لسلع الغذاء في أعقاب ارتفاع أسعارها أو تراجع إنتاجها.

و في الختام نود أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب، والوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأصحاب السعادة أعضاء اللجنة الاقتصادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي و أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة، لدعمهم المتواصل لبرامج عمل وأنشطة المنظمة. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للخبراء بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بجمع البيانات والمعلومات التي ساعدت في إعداد هذا التقرير، ولا يفوتني أن أعرب عن عظيم التقدير لزملائي الخبراء والاختصاصيين وغيرهم من العاملين بالمنظمة ممن أسهموا في إعداد وإخراج هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

2010

المحتويات

التقديم 2
المقدمة 4

1 . ملامح عن الزراعة العربية 4

2 . محاور الأمن الغذائي العربي في عام 2010م 12

1.2 إتاحة الغذاء 12
1.1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي 12
2.1.2 إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية 20

2.2 إمكانات الحصول على الغذاء 24

1.2.2 أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم 24
2.2.2 مستويات دخول الأفراد 26
3.2.2 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي 26
4.2.2 تكاليف إنتاج السلع الغذائية 26

3.2 استقرار الغذاء 27

1.3.2 تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة 27
2.3.2 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية 29
3.3.2 الصفقات التجارية، والاتفاقيات والبروتوكلات التجارية لتوفير السلع الغذائية الرئيسية 30

4.2 الأبعاد التغذوية 31

1.4.2 نصيب الفرد من الغذاء 31
2.4.2 نقص التغذية 33
3.4.2 الفجوة الغذائية 35
4.4.2 معدلات الاكتفاء الذاتي 37

3 . الجهود الجارية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي 38

1.3 جهود الدول العربية 38
2.3 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية 38

المقدمــة

تحرص المنظمة العربية للتنمية الزراعية على إصدار هذا التقرير سنويا ليطلع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذو القرار وواضعو ومخططو السياسات و برامج التنمية الزراعية ,والمهتمون في الدول العربية على ما يطرأ على قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية من تطورات، وعلى العوامل المؤثرة على أدائهما. وترتبط أهمية هذا التقرير بالأهمية التي تحتلها قضية الأمن الغذائي الذي لا يتجزأ عن، ويرتبط أرتباطا وثيقا بالأمن القومي العربي.

يستعرض الجزء الأول من التقرير أهم ملامح التنمية الزراعية وتطوراتها بالدول العربية ، أما الجزء الثاني فيتناول أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2008 – 2010م بالتركيز على محاور الأمن الغذائي المتمثلة في إتاحة الغذاء وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته، هذا إلى جانب الأبعاد التغذوية التي تعنى بالجوانب المتعلقة بأمان وسلامة الغذاء وإمكانية الاستفادة منه، ومؤشرات نقص التغذية والفجوة الغذائية. أما الجزء الثالث والأخير من التقرير فإنه يسلط الضوء على الجهود الجارية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

ونسبة لارتباط التطورات في أوضاع الأمن الغذائي بتطورات التنمية الزراعية، يقدم هذا التقرير ملامح عن الزراعة العربية شاملة مؤشرات التنمية الزراعية المؤثرة على إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي.

1 – ملامح عن الزراعة العربية

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو(1406) مليون هكتار أي حوالي (10.8 %) من مساحة العالم، منها حوالي (71.4) مليون هكتار تشغل بالحيازات الزراعية والتي تشكل ما نسبته (4.4 %) من إجمالي مساحة الوطن العربي و (1.5 %) من إجمالي المساحة الزراعية في العالم. وتختلف الدول العربية من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها(شكل1-1) نظرا لعوامل عديدة من بينها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة وتوفر التسهيلات والمؤسسات ذات العلاقة وغيرها من العوامل.

شكل (1.1)

النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية عام 2010م

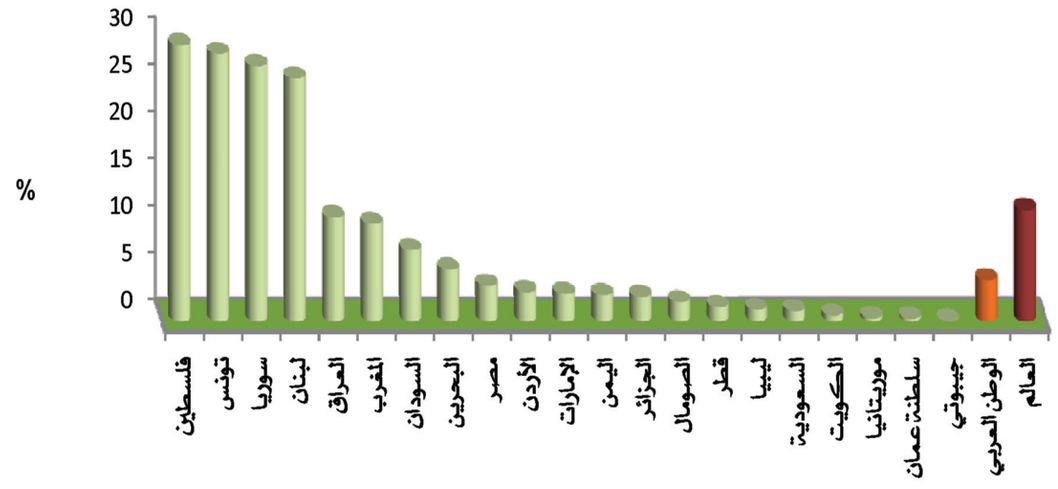

واستقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عامي 2009 و 2010م حيث بقى في حدود (0.20) هكتار، بينما تراجع قليلا عن المستوى العالمي من (0.21) إلى (0.20) هكتار (شكل 1ـ2)، ويختلف هذا المتوسط من دولة عربية إلى أخرى، فبينما يبلغ في كل من السودان وتونس نحو نصف هكتار، فإنه ينخفض إلى أقل من (0.07) هكتار في نصف عدد الدول العربية.

شكل (2.1)

نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الدول العربية عام 2010م (هكتار)

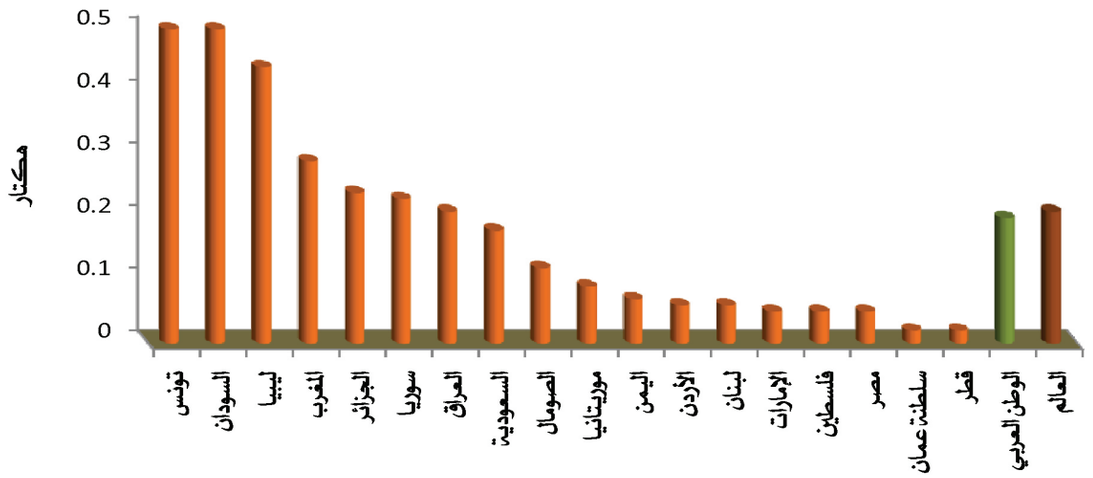

تبلغ المساحات الزراعية المروية حوالي (13.8)مليون هكتار وتشكل ما نسبته (24.3 %) و (19.3 %) من إجمالي المساحات المزروعة ومساحات الحيازات الزراعية في الوطن العربي على التوالي (الشكل 1ـ3). وتعتمد دول مجلس التعاون على الزراعة المروية كليا بينما تتفاوت نسب الزراعة المروية في الدول العربية الأخرى لتتراوح بين (94.1 %) و (5 %).

شكل (3.1)

نسبة المساحات الزراعية المروية في الدول العربية 2010م

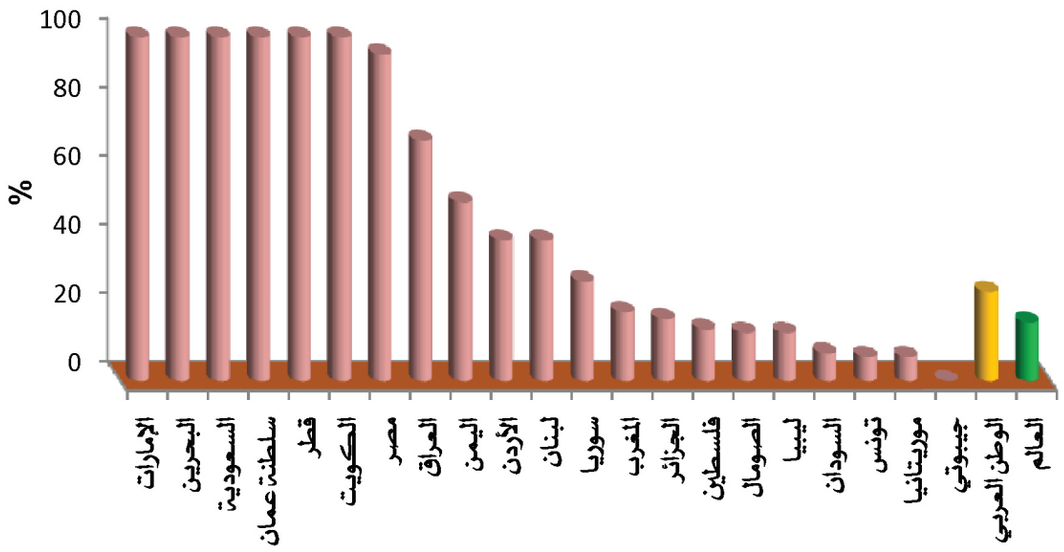

تتوزع المساحة المحصولية على محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب حوالي (50.5 %) منها وتليها البذور الزيتية بحوالي (11.8 %)، أما مجموعة المحاصيل السكرية فتشكل ما نسبته (0.7 %)، وفيما يلي تفاصيل توزيع المساحة المحصولية:

المحصول	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)
الحبوب	28643	50.5
البذور الزيتية	6695	11.8
الفاكهة	4287	7.6
الخضر	2617	4.6
الأعلاف الخضراء	2317	4.1
البقوليات	1206	2.1
الدرنات	550	1.0
المحاصيل السكرية	417	0.7
الألياف	365	0.6
التبغ	47	0.1
أخرى	9546	16.9

تبلغ مساحة المراعي في الوطن العربي حوالي (529.5) مليون هكتار، ويوضح الجدول (1ـ1) ارتفاع نسبة مساحة المراعي الطبيعية إلى المساحة الأرضية إلى نحوأكثر من (30 %) في (8) دول عربية وتنخفض النسبة بأقل من ذلك في بقية الدول. أما فيما يختص بالغابات فإن المنطقة العربية تفتقر إلى وجود مساحات كثيفة منها نظراً لوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للغابات العربية نحو (95) مليون هكتار. وعلى المستوى القطري، تشكل الغابات في السودان ما نسبته (26 %) من إجمالي مساحته و(14 %) في الصومال، و(7 %) في المغرب ، وتنخفض هذه النسبة لأقل من (7 %) في بقية الدول العربية (جدول 1ـ1).

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. كما تتسم بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق، وفضلاً عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن في حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8 %) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (4.9 %) من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1 %) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارناً بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (15:1)، ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (1: 5). يضاف إلى ذلك أن شطراً لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.

جدول (1.1)

نسبة مساحة المراعي والغابات إلى مساحة الأرض الكلية (%).

الدولة	2008		2009		2010 *	
	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات
الأردن	8.3	0.9	8.3	0.9	8.3	0.9
الإمارات	3.7	0.4	3.7	0.4	3.7	0.4
تونس	29.8	4.1	29.8	4.1	29.7	4.1
الجزائر	13.8	1.8	13.8	1.8	13.8	1.8
جيبوتي	8.6	0.3	8.6	0.3	8.6	0.3
السعودية	79.1	1.3	79.1	1.3	79.1	1.3
السودان	46.9	25.7	46.9	25.7	46.9	25.7
سوريا	44.5	3.1	44.5	3.1	44.5	3.1
الصومال	65.9	14.2	65.9	14.2	65.9	14.2
العراق	75.0	4.1	75.0	4.1	75.0	4.1
عمان	8.4	4.2	8.4	4.2	8.4	4.2
فلسطين	30.6	0.0	30.6	0.0	30.6	0.0
قطر	4.4	0.1	4.4	0.1	4.4	0.1
الكويت	7.6	0.4	7.6	0.4	7.6	0.4
لبنان	1.5	0.3	1.5	0.3	1.5	0.3
ليبيا	7.0	0.1	7.6	0.1	7.4	0.1
المغرب	35.0	7.4	35.0	7.4	35.0	7.4
موريتانيا	38.1	4.3	38.1	4.2	38.1	4.2
اليمن	12.6	2.9	12.6	2.9	12.6	2.9
الوطن العربي	35.4	6.8	35.4	6.8	31.5	6.8
العالم	26.1	31.0	26.1	31.0	26.1	31.0

* تقديرات المنظمة للتنمية الزراعية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية. واثنان غير تقليديين هما (مياه التحلية، ومياه التنقية إعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (257.5) مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها (245.6) مليار متر مكعب بنسبة (95.4%)، وموارد غير تقليدية قدرها (11.9) مليار متر مكعب، تعادل (4.6 %) من إجمالي الموارد المائية.

وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية،إذ تقدر بنحو (209.2) مليار متر مكعب تمثل (81.2 %) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1 %) أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (0.38 %) و (0.9 %) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40 %) من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي ، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسب (31 %) و (23 %) و (6 %) على التوالي من إجمالي الموارد المائية العربية) جدول 1ـ2 .

يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من إقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو (82.7 %) من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي، وفي حين يعتبر إعادة الاستخدام مصدرا مهما للموارد المائية في إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط لا سيما في سوريا والعراق، فإنه يعتبر مصدراً هامشياً بالنسبة للإقليمين الآخرين.

يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو (1000) متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فإنه يزيد عنه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن (500) متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين (500) ـ (1000) متر مكعب في بقية الدول العربية.

يقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية في عام 2010م بنحو (9) جرارات لكل (1000) هكتار مزروع بينما يبلغ نحو (19) على المستوى العالمي في الفترة نفسها، أما فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيمائية فما زال متوسط الكميات المستخدمة منها في الدول العربية منخفض (53 كيلوجراماً/هكتار) بالمقارنة بالمتوسط العالمي (94 كيلوجراماً/هكتار). ويوجد تفاوت واضح في الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيمائية بين الدول االعربية حيث يبلغ المعدل (368)، و (314)، و (292) كيلوجرام/ هكتار في كل من مصر والأردن وسلطنة عمان على التوالي. وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي بينما ينخفض إلى أقل من (10) كيلوجرامات/هكتار في كلٍ من السودان واليمن وقطر والصومال (شكل 1ـ4).

جدول (2.1)

الوضع الراهن للموارد المائية على مستوى الوطن العربي (مليون متر مكعب)

الدولة	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية			الاجمالي
	جوفية	سطحية	المجموع	إعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	
الأردن	275.0	475.0	750.0	61.0	2.5	63.5	813.5
سوريا	5075.0	4276.0	9351.0	1965.0	0.0	1965.0	11316.0
العراق	2000.0	60850.0	62850.0	1500.0	7.4	1507.4	64357.4
لبنان	600.0	2500.0	3100.0	21.5	47.3	68.8	3168.8
فلسطين	185.0	30.0	215.0	2.0	0.5	2.5	217.5
الإمارات	130.0	185.0	315.0	108.0	405.0	513.0	828.0
البحرين	100.0	0.2	100.2	17.5	75.0	92.5	192.7
السعودية	3850.0	2230.0	6080.0	131.0	795.0	926.0	7006.0
سلطنة عمان	550.0	918.0	1468.0	21.5	47.3	68.8	1536.8
قطر	50.0	1.4	51.4	33.0	131.0	164.0	215.4
الكويت	160.0	0.1	160.1	30.0	388.0	418.0	578.1
اليمن	1400.0	3500.0	4900.0	52.0	9.0	61.0	4961.0
مصر	4100.0	55500.0	59600.0	4790.0	31.7	4821.7	64421.7
السودان	1000.0	26000.0	27000.0	0.0	0.6	0.6	27000.6
الصومال	3300.0	8160.0	11460.0	0.0	0.1	0.1	11460.1
جيبوتي	50.0	200.0	250.0	0.0	0.2	0.2	250.2
المغرب	7500.0	22500.0	30000.0	350.0	1.2	351.2	30351.2
الجزائر	2000.0	13000.0	15000.0	400.0	74.6	474.6	15474.6
ليبيا	650.0	397.0	1047.0	110.0	210.0	320.0	1367.0
تونس	1940.0	2700.0	4640.0	6.0	8.7	14.7	4654.7
موريتانيا	1500.0	5800.0	7300.0	67.6	1.7	69.3	7369.3
المجموع	36415.0	209222.7	245637.7	9666.1	2236.8	11902.9	257540.6

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- أكساد

شكل (4.1)

استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية عام 2010م

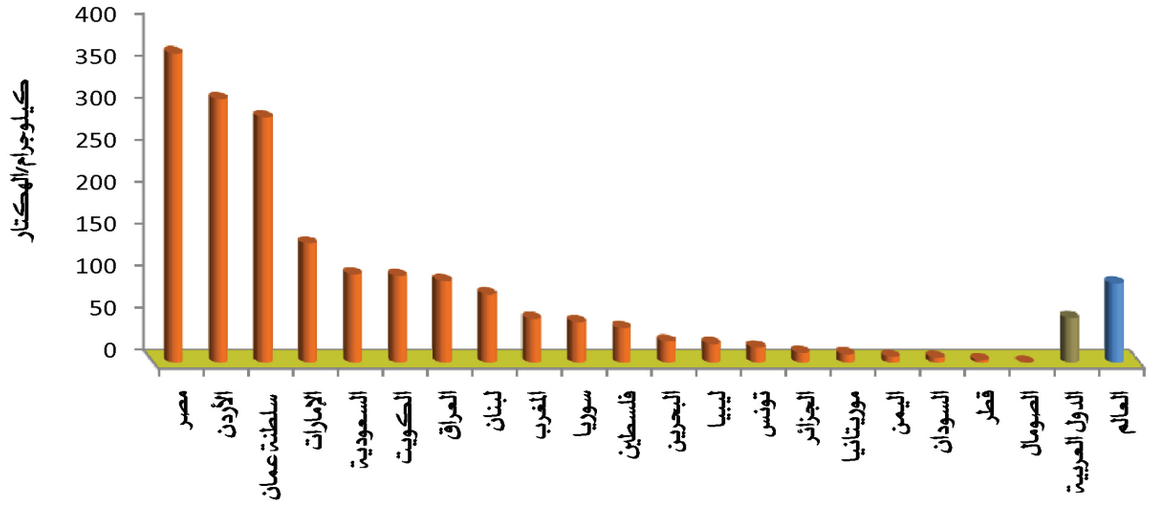

وعلى الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي وإمكاناتها الإنتاجية، فإن الإنتاج الحيواني لا يفي بالإحتياجات المتزايدة للسكان العرب، وتلجأ معظم الدول العربية إلى استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج، الأمر الذي يشير الى وجود خلل ما في إدارة الثروة الحيوانية وسياسات الإنتاج الحيواني سواء على المستوى القطري أو القومي حيث إنه لا يوجد نقص في عدد الحيوانات الزراعية وإنما تدني في كفاءتها الإنتاجية. ويواجه الإنتاج الحيواني العديد من المعوقات الأساسية ويأتي في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقاً لمعدلات الأمطار وتدني إنتاجية السلالات الحيوانية واستخدام أساليب تقليدية في التربية إلى جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية.

تعتبر المنتجات السمكية من المنتجات الغذائية الرئيسية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة في العديد من الدول العربية، وتحقق فائض تصديري على المستوى العام في الوطن العربي، قدرت قيمته الإجمالية بنحو (1.1) مليار دولار في عام 2010م.

وتنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانات هائلة، إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد وتشتمل الثروة السمكية في الوطن العربي على الموارد البحرية، والمياه الداخلية، فضلاً عن الاستزراع السمكي. و تبلغ أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها نحو (22.4) ألف كيلومتر بينما تبلغ أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية نحو (16.6) ألف كيلومتر والتي تقع معظمها في العراق، مصر، والسودان. ويتميز قطاع الصيد بسيادة نظم الصيد التقليدي وانخفاض مساهمة الاستزراع السمكي في حجم الإنتاج الكلي من الأسماك إذ لا تتعدى ما نسبته (20 %) مقارنة بنحو (60 %) على المستوى العالمي.

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي على مستوى الوطن العربي منخفضاً نسبياً مقارنة بنظيره العالمي، إذ يقدر بنحو (5435) دولار أمريكي على مستوى الوطن العربي عام 2010 م مقارنة بنحو (9179) دولار أمريكي عالميا (شكل 1-5)، ويتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية حيث يتراوح بين (57016) دولار أمريكي في دولة قطر و (99) دولاراً في الصومال، ويزيد على المتوسط العالمي في سبع دول عربية وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا.

شكل (1.5)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في في الوطن العربي عام 2010م

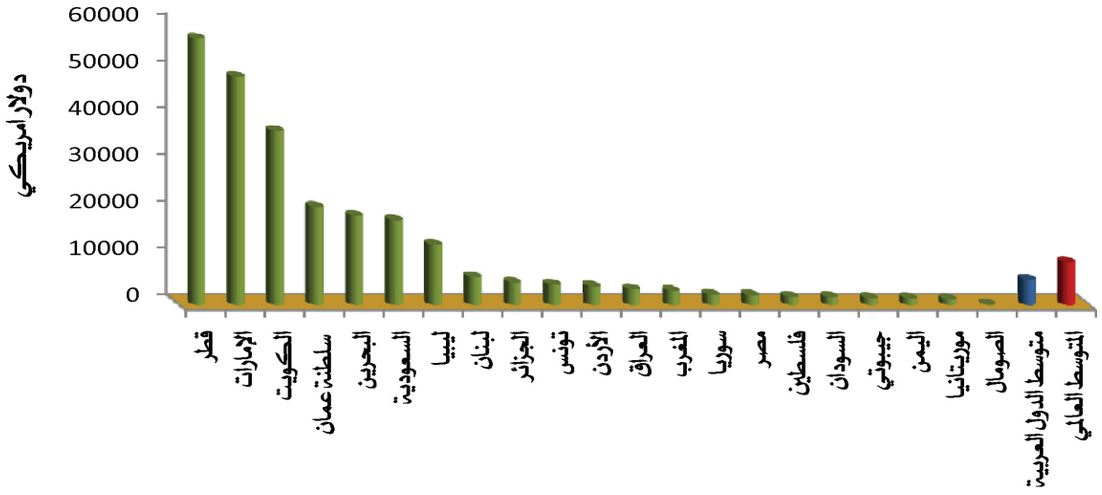

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي فيقدر بنحو (311) دولار عام 2010م مقارنة بنحو (372) دولار على المستوى العالمي (شكل 1 ـ 6)، وعلى الرغم من أنه أقل من المتوسط العالمي إلا أن هذا المتوسط يزيد عليه في عشر دول عربية.

شكل (1.6)

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في بعض الدول العربية عام 2010م

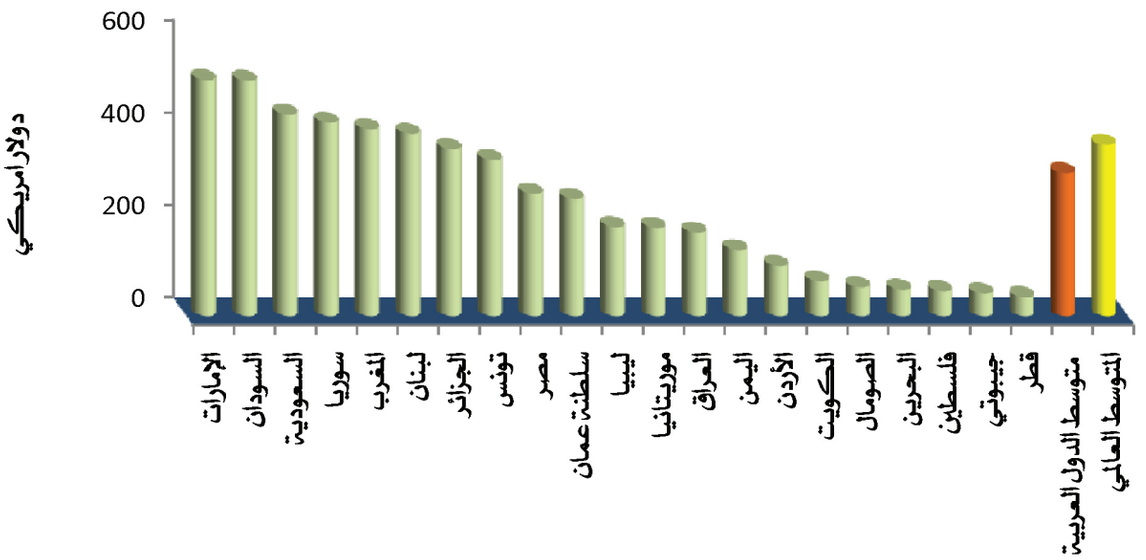

2 ـ محاور الأمن الغذائي العربي في 2010م

تعتبر متابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها على مستوى الوطن العربي لكونه منطقة عجز غذائي في بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية، وباعتباره من أكثر مناطق العالم الجغرافية تأثرا بتغيرات المناخ والأسعار. ولمجابهة تلك المتغيرات وغيرها، فإن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود الجادة على المستويين القطري والقومي لتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل وهو إتاحة الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط. لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يتم الوقوف على أوضاع الأمن الغذائي العربي بشكل دوري من خلال رصد وتحليل محاور رئيسية ذات علاقة بإتاحة الغذاء وامكانية الحصول عليه واستقراره وأبعاده التغذوية.

1.2 إتاحة الغذاء:

تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. يوفر الوطن العربي من إنتاجه بصفة رئيسية الغذاء من السلع التي يتمتع بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاجها مثل الأسماك، والخضر والفاكهة بينما يعتمد على الاستيراد في توفير نسب عالية من حجم احتياجاته من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.

1.1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية على الرغم من إنتاج نحو (52) مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008 – 2010م (جدول 2 ـ 1). ويعادل إنتاج الوطن العربي من الحبوب نحو (2.3 %) من الإنتاج العالمي المقدر بنحو (2263.4) مليون طن في عام 2009م.

جدول (1.2)

تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي 2008م 2010م (ألف طن)

المجموعة السلعية	2008م	2009م	2010*م	متوسط الفترة 2008ـ 2010
مجموعة الحبوب	46719	54930	54107	51919
القمح	20426	27098	24708	24077
الشعير	3017	7948	6076	5680.5
الذرة الشامية	7679	7652	7950	7760.2
الأرز	7671	5869	5632	6390.8
الذرة الرفيعة والدخن	6611	4743	5335	5563.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وتضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في الوطن العربي بشكل رئيسي القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير، وتشغل ما نسبته (41 %) من المساحة المحصولية المزروعة حيث بلغت نحو (28.5) مليون هكتار في عام 2010م بزيادة نسبتها (1 %) عن عام 2009م وانخفاض بنحو (3 %) عن المساحة المحصولية المزروعة بالحبوب على المستوى العالمي في العام نفسه، وتتباين هذه المساحة فيما بين الدول العربية.

وتقل إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية والشمندر السكري عن نظيرتها العالمية باستثناء قصب السكر، الأمر الذي يدعو إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير إنتاج تلك المحاصيل في المنطقة بشكل رأسي وأفقي من خلال دعم أجهزة البحث ونقل التقانات (جدول 2 ـ 2).

ويقل متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب في الوطن العربي عن نظيره العالمي حيث يوضح خط الاتجاه العام للفترة (2000 ـ 2009م) بأنه بلغ نحو (1.9 %) بالمقارنة بنحو (2.3 %) على المستوى العالمي (الشكل 2 ـ 1)، ويرجع ذلك بصفة رئيسية للانخفاض النسبي في نمو مساحة وإنتاجية محاصيل الحبوب حيث بلغا (0.44 %) و (1.66 %) عربيا مقابل (0.64 %) و (1.74 %) عالميا على التوالي.

جدول (2.2)

متوسط إنتاجية المحاصيل الغذائية في الوطن العربي (طن/هكتار)

المحصول	الوطن العربي[1]	العالم[2]	النسبة (%)
الحبوب	1.81	3.57	51
الفول السوداني	0.96	1.52	63
السمسم	0.29	0.52	56
زهرة الشمس	1.12	1.37	82
الزيتون	1.03	2.10	49
الشمندر السكري	49.5	53.2	93
قصب السكر	103.7	69.9	148

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (1.2)

معدلات نمو إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2000 – 2009م.

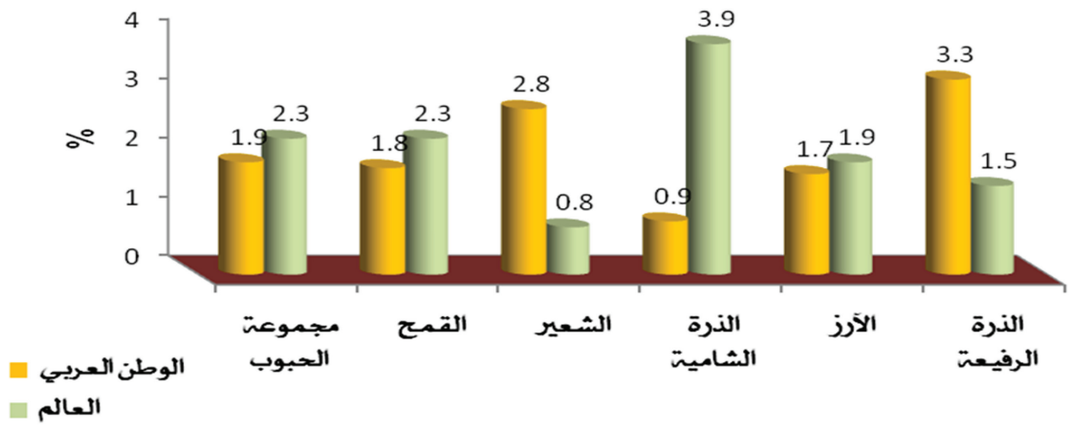

يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب حيث يتراوح حجم إنتاجه ما بين (45 %) - (50 %) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي حيث يبلغ (24077.2) ألف طن ويشكل نحو (3.5 %) من إنتاج القمح في العالم والذي بلغ نحو (682.6) مليون طن في عام 2009م (جدول 2 - 3). ويقدر متوسط إنتاجية القمح على المستوى العربي بنحو (2.97) طن للهكتار للفترة 2008 – 2010م، وتقل عن متوسط الإنتاجية العالمية في عام 2009م الذي يبلغ نحو (3.5) طن للهكتار. أما على المستوى القطري فقد حققت مصر إنتاجية عالية في القمح تعادل أكثر من ضعفي متوسط الإنتاجية على المستوى العربي، الأمر الذي انعكس إيجابا على الإنتاج المصري من القمح بحيث بلغ نحو ثلث الإنتاج العربي رغم أن المساحة المحصولية للقمح في مصر لا تزيد على (12.4 %) من المساحة الكلية المزروعة بهذا المحصول على مستوى الوطن العربي.

جدول (3.2)

بيانات عن محصول القمح في الوطن العربي والعالم

	الوحدة	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	10.0	222.7	4.5
الإنتاج	مليون طن	24.1	682.6	3.5
الإنتاجية	طن/هكتار	2.97	3.5	85

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 - 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

ويتركز إنتاج القمح في الوطن العربي في ست دول عربية يشكل إنتاجها نحو(92 %) من جملة الإنتاج العربي في 2010م وهي: مصر والمغرب وسوريا والجزائر والسعودية والعراق (شكل 2 - 2). أما على المستوى العالمي فيتركز إنتاج القمح في كل من دول الاتحاد الأوروبي والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حيث يشكل إنتاجها حوالي (67 %) من الإنتاج العالمي بنسب (21.1 %)، و (17.7 %)، و (12.5 %)، و (9.3 %)، و (6.4 %) على التوالي.

شكل (2.2)

مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح العربي خلال الفترة 2008 – 2010م (%)

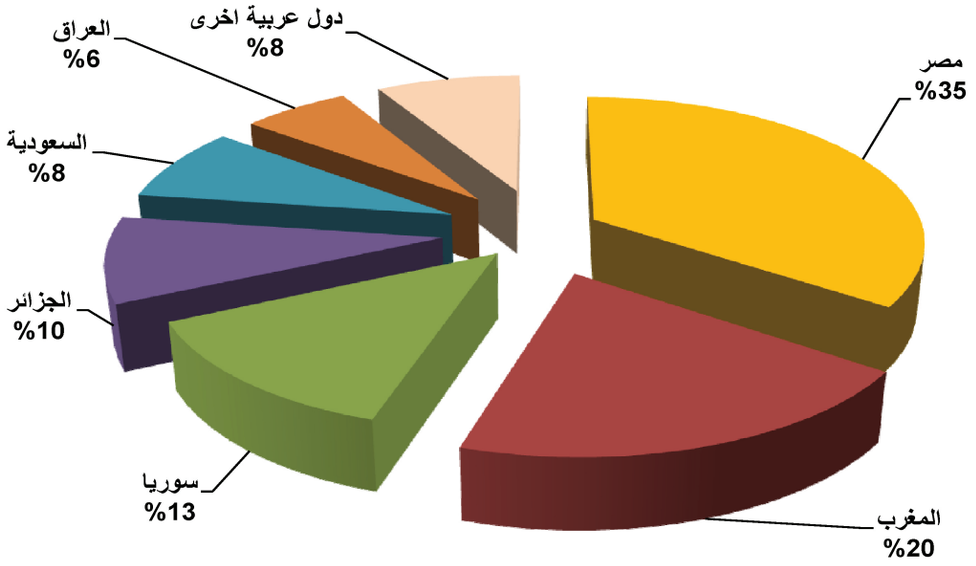

تنتج الدول العربية نحو (5.7) مليون طن من الشعير مشكلة ما نسبته (11.2 %) من إجمالي إنتاج الحبوب في الوطن العربي، و نحو (3.75 %) من الإنتاج العالمي (جدول 2ـ4). ويتركز إنتاج الشعير في الوطن العربي في خمس دول تساهم بنحو (94 %) من إنتاجه في الوطن العربي وهي: المغرب والجزائر وسوريا والعراق وتونس (شكل 2 ـ 3).

جدول (4.2)

بيانات عن محصول الشعير في الوطن العربي والعالم

	الوحدة	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	5.6	56.3	9.9
الإنتاج	مليون طن	5.7	152.1	3.75
الإنتاجية	طن/هكتار	1.02	2.7	37.8

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (3.2)

مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير خلال الفترة 2008 – 2010م (%)

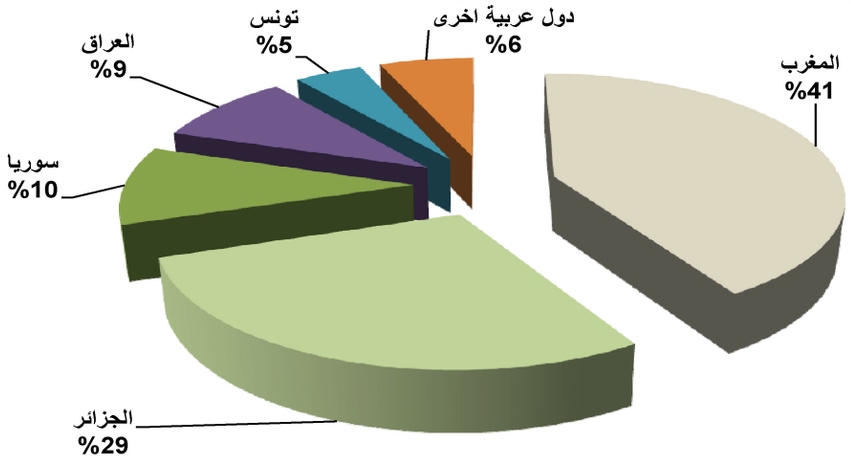

أما متوسط الإنتاج العربي السنوي من الذرة الشامية للفترة 2008 ـ 2010م فقدبلغ نحو (7.8) مليون طن وشكل ما نسبته (0.96 %) من الإنتاج العالمي الذي يقدر بنحو (818.8) مليون طن(جدول 2 ـ 5). وتصدرت مصر الإنتاج العربي من الذرة الشامية في عام 2010م بنسبة (86.1 %) أما عالميا فتتصدره كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين بحوالي (38.8 %) و (20.6 %) على التوالي.

جدول (5.2)

بيانات عن محصول الذرة الشامية في الوطن العربي والعالم

	الوحدة	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	1.62	161	1
الإنتاج	مليون طن	7.8	818.8	0.96
الإنتاجية	طن/هكتار	4.9	5.1	96

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (4.2)

مساهمة الدول العربية في إنتاج الذرة الشامية خلال الفترة 2008 – 2010م

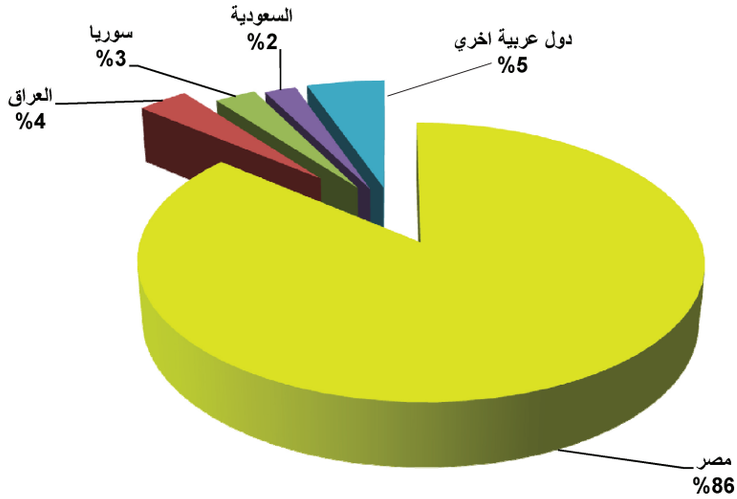

ويقدر إنتاج الوطن العربي من الأرز لمتوسط الفترة 2008 ـ 2010م بنحو (6.4) مليون طن تعادل نحو (0.93 %) من حجم الإنتاج العالمي المقدر بنحو (685.2) مليون طن (جدول 2ـ6). وتتركز زراعته بشكل رئيسي في مصر التي تنتج وحدها نحو (94 %) من الإنتاج العربي من الأرز وتتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية بنحو(9.2) طن للهكتار في عام 2010م بينما تتراوح بين (5) إلى أكثر من (6) أطنان للهكتار في موريتانيا والمغرب والصومال، وتنخفض إلى نحو (3.6) و (3.1) طن للهكتار في السودان، والعراق على التوالي.

جدول (6.2)

بيانات عن محصول الأرز في الوطن العربي والعالم

	الوحدة	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	0.74	155.72	0.48
الإنتاج	مليون طن	6.4	685.2	0.93
الإنتاجية	طن/هكتار	8.6	4.4	195.5

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (5.2)

مساهمة الدول العربية في إنتاج الأرز خلال الفترة 2008 – 2010م (%)

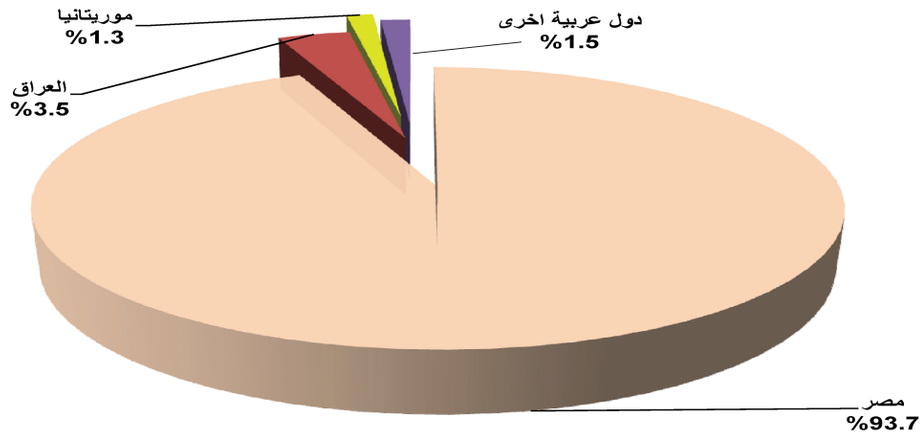

تنتج الذرة الرفيعة في الوطن العربي بصفة رئيسية في السودان، الذي ساهم بنحو (69 %) من الإنتاج الكلى من مساحة تقدر بنحو (86.3 %) من مساحة المحصول الكلية في الوطن العربي لعام 2010م (جدول 2 ـ 7)، بينما ساهمت مصر بنحو (15 %) من الإنتاج من مساحة تقدر فقط بنحو (1.6 %) من المساحة الكلية.

جدول (7.2)

بيانات عن محصول الذرة الرفيعة في الوطن العربي والعالم

	الوحدة	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	10.3	45	23
الإنتاج	مليون طن	5.6	65.85	8.5
الإنتاجية	طن/هكتار	0.54	1.5	36

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (6.2)

مساهمة الدول العربية في إنتاج الذرة الرفيعة خلال الفترة 2008 – 2010م (%)

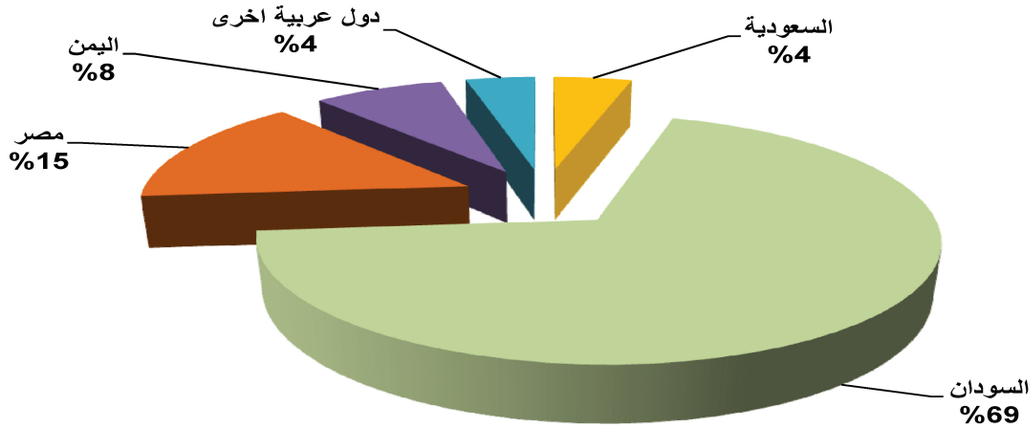

وتوفر مجموعات السلع النباتية الأخرى كميات مقدرة من الغذاء، وتشمل تلك المجموعات البقوليات، والدرنات، والخضر، والفاكهة بما فيها التمور (جدول 2 ـ 8).

جدول (8.2)

تطور إنتاج بعض السلع الغذائية خلال الفترة 2008ـ2010م (ألف طن)

السلع الغذائية	2008	2009	2010 *	متوسط (2008 – 2010م)
السكر المكرر	2809.0	2907.0	2609.0	2775.0
الزيوت النباتية	1784.0	1654.0	1612.0	1683.3
البقوليات	1154.0	1321.0	1353.0	1276.0
البطاطس	11093.0	11320.0	11328.0	11247.0
الخضر	51437.0	55271.0	54789.0	53832.3
الفاكهة	29887.0	30802.0	31516.0	30735.0
التمور	5194.5	53222.1	5588.4	5368.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

أما بالنسبة للسكر والزيوت النباتية فإن الكميات التي توفر منها عن طريق الإنتاج العربي تعادل في المتوسط نحو(26 %) و (33 %) من حجم استهلاك تلك السلع في الوطن العربي على التوالي.

ينتج السكر في الوطن العربي من محصولي قصب السكر والشمندر السكري ويقدر متوسط إنتاجه السنوي (2008 – 2010م) بنحو (2.8) مليون طن استخرجت من (24.9) مليون طن من قصب السكر و (8. 83) مليون طن من الشمندر السكري. ويبلغ متوسط إنتاجية قصب السكر بالوطن العربي نحو (107.6) طن للهكتار وبصفة رئيسية في كل من مصر والسودان حيث بلغ متوسط نسبة الإنتاج في كل منهما في الفترة 2008 ـ 2010م نحو (67 %) و (24.3 %) على التوالي من إنتاج الوطن العربي.أما الشمندر السكري فينتج بصفة رئيسية في مصر والمغرب وسوريا بنسب تبلغ (54.2 %) و (32.5 %) و (12.7 %) على التوالي.

وتعتبر التمور من المحاصيل الإستراتيجية في الوطن العربي الذي يعتبر من أكثر مناطق العالم ملاءمة لإنتاجها، إذ يعادل إنتاجه لمتوسط الفترة 2008 ـ 2010م نحو (72 %) من الإنتاج العالمي من التمور المقدر في عام 2009م بنحو (7.5) مليون طن، أما إنتاجية المحصول في الوطن العربي المقدرة بنحو (6.2) طن للهكتار لمتوسط الفترة 2008 – 2010م فهي تقارب مثيلتها المقدرة بنحو (6.4) طن للهكتار على المستوى العالمي في عام 2009م.

وقدر إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي لمتوسط الفترة 2008 – 2010م بنحو (1.7) مليون طن، ويتركز إنتاج البذور الزيتية في كل من سوريا، وتونس ومصر والمغرب، والسودان بنسبة (20.8 %)، و (15.7 %)، و (14.9 %)، و(13.8 %)، و (13.5 %) على التوالي. وتساهم تلك الدول الخمس بنحو (78.7 %) في الأنتاج العربي للزيوت النباتية، وترتفع النسبة إلى نحو (93 %) بإضافة مساهمة كل من ليبيا (8.4 %) والجزائر (5.9 %). وتقل مستويات إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الوطن العربي عن نظيراتها على مستوى العالم ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن معظم الإنتاج يتم في الزراعات البعلية التقليدية.

وبصفة عامة يواجه تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية العديد من المعوقات ولعل أهمها يتمثل في نقص البذور والتقاوي المحسنة، وضعف استخدام الأسمدة والمبيدات، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج بما فيها أسعار البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والميكنة الزراعية، وضعف الاستثمارات في الدول ذات الإمكانات الموردية، وضعف موازنات البحث العلمي الزراعي في معظم الدول العربية. هذا، بالإضافة إلى تأثيرات الظروف المناخية غير الملائمة حيث تأثرت بها أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بالدول العربية في الموسمين الزراعيين السابقين لموسم 2009/2010م.

تشكل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة إلا أنها تتسم عموماً با نخفاض إنتاجيتها من اللحوم والألبان حيث إن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد على النظام الرعوي التقليدي في مراع ضعيفة الإنتاج تعاني من الرعي الجائر وبحاجة إلى تأهيل وتطوير، ولذلك فإن حجم المنتج من اللحوم الحمراء والألبان لا يتناسب مع حجم القطيع العربي من الحيوانات المزرعية والذي يقدر في عام 2010م بنحو(387) مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل (جدول 2 ـ 9). ويقدر إنتاج الوحدة الحيوانية من البروتين من الألبان واللحوم في الوطن العربي بحوالي (12.8) كيلو جرام في العام مقارنة بحوالي (23.9) كيلو جرام عالميا [1].

1 F. Tleimat and M. Wardeh, Proceedings of a Consultation on setting Livestock Priorities in (WANA) Region, ICARDA, 1997.

جدول (9.2)

إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان (مليون طن)

	الوطن العربي[1]	العالم[2]	الوطن العربي/ العالم (%)
اللحوم الحمراء	5	188	2.6
لحوم الدواجن	3.1	92	3.4
الألبان ومنتجاتها	26	702	3.7
الأسماك	3.9	140	2.8

(1): الوطن العربي متوسط الفترة 2008 ـ 2010م.
(2): العالم، عام 2009م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

ويعتبر تدهور المراعي وزيادة الحمولة عليها، وشح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث تحسين سلالات الحيوانات الزراعية والاهتمام بها، وضعف الموارد المخصصة للاستثمار في البحث العلمي عامة من أهم محددات تطوير الثروة الحيوانية بالوطن العربي.

ويوضح جدول (2 ـ 10) تطور إنتاج الدول العربية من الأسماك والمنتجات الحيوانية خلال الفترة 2008–2010م.

جدول (10.2)

تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية (ألف طن)

المجموعة السلعية	2008	2009	2010*	التغير بين عامي (2010_2009)	متوسط الفترة (2010 – 2008)
اللحوم	7532	8018	8072	6.5	7874
لحوم حمراء	4676	5017	4977	7.3	4890
لحوم بيضاء	2856	3001	3095	5.1	2984
البيض	1472	1479	1569	0.5	1506.7
الألبان ومنتجاتها	25919	26165	26281	0.9	26122
الأسماك	3718	3907	4013	5.1	3879.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

أما بالنسبة للأسماك والتي تحقق فائضاً تصديرياً على مستوى الوطن العربي، فإن هناك فرصاً كبيرة لزيادة الإنتاج الحالي، إذ أن ما يتحقق منه يعتبر دون الإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6 ألف كيلومتر)، والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4 ألف كيلو متر)، والجرف القاري (604 ألف كيلومتر مربع). هذا، بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة الاستغلال الكامل، إذ يساهم الإنتاج من الاستزراع السمكي بنحو (20 %) من إنتاج الأسماك في الوطن العربي مقارنة بنحو (60 %) على مستوى العالم. ولذلك يشكل الاستزراع السمكي مجالاً واسعاً لزيادة إنتاج الاسماك وبخاصة في المسطحات المائية الداخلية، لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية التي تتزايد بوتيرة كبيرة وسريعة مع ارتفاع الوعي التغذوي وتزايد السكان.

ويواجه قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي معوقات عديدة كمحدودية الاستثمارات الموجهة لتطويره، وعدم توفر البيانات والمعلومات حول المخزونات السمكية أو عدم دقتها، والصيد الجائر والاستغلال غير الرشيد للثروة السمكية، وسيادة نظم الصيد التقليدية لدى صغار الصيادين الذين يشكلون نحو (80 %) من جملة العاملين في قطاع الصيد، بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية والخدمات المساندة اللازمة للقطاع.

2.1.2 إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في إتاحة الغذاء بالوطن العربي، وقد شهدت تجارة السلع الزراعية في السنوات الأخيرة عدداً من التقلبات والتغيرات على نطاق واسع بعد فترة من الاستقرار النسبي، فخلال عامي 2007م و2008م أدت أزمة الغذاء العالمية إلى ارتفاع أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة، أعقب ذلك في عامي 2008م و2009م الأزمة الاقتصادية العالمية والتي شهدت هبوطاً في هذه الأسعار، ثم تصاعدت الأسعار مرة أخرى خلال عامي 2009م و2010م. وتشير التوقعات إلى أن العوامل المسببة لهذه التقلبات ما زالت كامنة وهي تنشط بين الحين والآخر مؤدية إلى عدم الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية، والى ارتفاع الأسعار بوجه عام. ومن أهم هذه العوامل ارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع في استخدامات السلع الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي وارتفاع معدلات الطلب العالمي على الغذاء، والمضاربات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية.

وتعتبر الدول العربية في معظمها دولاً مستوردةً لسلع الغذاء الرئيسية، ويوضح الشكل (2 ـ 7) أن قيمة الواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت تراجعاً خلال العام 2010م. وبلغت نسبة الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية نحو (20 %) من إجمالي قيمة الصادرات والواردات في عامي 2009 و 2010م، مقارنة بنحو (18.5 %) في عام 2008م، وبذلك بلغت تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات نحو (25.3 %) في عام 2010م مقارنة بنحو (25.7 %) في عام 2009م.

شكل (2 ـ 7)

قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية 2008م – 2010م.

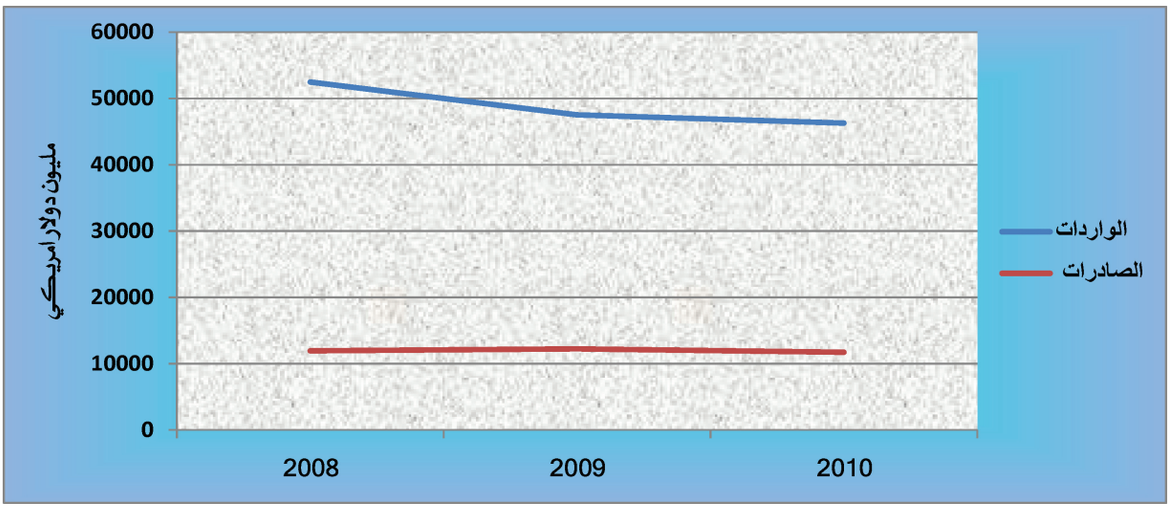

وتشير التحليلات الإحصائية لتجارة مجموعة الحبوب و الدقيق إلى ارتفاع كمية الصادر منها إلى نحو (2) مليون طن عام 2010م بنسبة ارتفاع بلغت نحو (35 %) عن عام 2009م (جدول 2 ـ 11). وشكلت صادرات القمح ودقيقه النسبة الأعلى إذ بلغت نسبة الكميات المصدرة منهما نحو (58 %) من إجمالي الصادرات العربية من مجموعة الحبوب حيث ارتفعت الكميات المصدرة من القمح ودقيقه إلى نحو (1.2) مليون طن عام 2010م بنسبة ارتفاع بلغت نحو (73 %) عما كانت عليه عام 2009م، كما ارتفعت الكميات المصدرة من الذرة الشامية بنسبة (4.5 %) عن صادرات عام 2009م إلى نحو (83) ألف طن عام 2010م. وشهدت الكميات المصدرة من الأرز انخفاضاً نسبياً إلى نحو (621) ألف طن عام 2010م مقارنة بنحو (639) ألف طن عام 2009م.

جدول (11.2)

كميات وقيم الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية (ألف طن- مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 *	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	1754	698	1507	753	2034	849
القمح والدقيق	1013	385	680	243	1180	339
الذرة الشامية	76	29	79	28	83	26
الأرز	426	210	639	434	621	443
الشعير	23	7	29	10	29	21

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وفيما يتصل بقيمة الصادرات العربية من مجموعة محاصيل الحبوب خلال الفترة 2008م- 2010م، فتشير بيانات جدول (2- 11) إلى أن قيمة معظم سلع هذه المجموعة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ما عدا الذرة الشامية التي انخفضت قيمة صادراتها بنحو (6.7 %) على الرغم من ارتفاع كمية الصادر منها بنسبة (4.5 %).

وتوضح مؤشرات تجارة باقي سلع المجموعات النباتية أن كمية وقيمة الصادر منها قد شهدت انخفاضا خلال الفترة 2008 – 2010م وبمعدلات متفاوتة ماعدا البطاطس وجملة الزيوت النباتية (جدول 2- 12).

جدول (12.2)

كميات وقيم الصادرات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى (ألف طن- مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 *	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
البطاطس	826	282	710	253	713	266
البقوليات	206	229	224	196	223	168
الخضر	3707	2204	3991	2232	3420	1755
الفاكهة	3173	2107	3487	2494	2890	1972
السكر (مكرر)	1306	538	1688	754	1472	638
الزيوت النباتية	827	1527	786	1405	892	1402

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وقد انخفضت كميات صادرات مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية بين عامي 2008 – 2010م، فيما عدا صادرات الأبقار الحية والأسماك (جدول 2- 13). أما الأسماك فقد بلغت الكميات المصدرة منها نحو (972) ألف طن عام 2010م بنسبة ارتفاع بلغت نحو (7 %) عن صادرات عام 2009م.

جدول (13.2)

كميات وقيم الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية (ألف طن ـ مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 •	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية [1]	169	33	187	33	190	30
ضأن وماعز [1]	4433	369	4810	448	4783	400
لحوم حمراء	39	67	46	87	46	88
لحوم دواجن	83	168	90	125	80	150
الألبان ومنتجاتها	3275	1430	3436	1504	3349	1700
البيض	39	63	39	72	37	74
الأسماك	897	2560	912	2291	972	2478

1 الف رأس.

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وفيما يتصل بواردات السلع الغذائية فقد ارتفعت الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسية في عام 2010م بحوالي (1.6 %) عن عام 2009م جدول (2ـ14)، ويأتي القمح ودقيقه في مقدمة هذه السلع حيث شكلت كمية وارداته نحو (48.7 %) من جملة الواردات من مجموعة الحبوب في عام 2010م، بينما ارتفعت الكميات المستوردة من الذرة الشامية الى نحو (12.8) مليون طن، والشعير إلى نحو (11.2) مليون طن. وفي المقابل ارتفعت قيمة هذه الواردات من مجموعة الحبوب الرئيسية بنسب ضئيلة بالرغم من استمرار ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية من مجموعة الحبوب الرئيسية،وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها معظم الدول العربية لمواجهة أزمة الغذاء العالمية مثل تخفيض الرسوم الجمركية وعقد الصفقات والاتفاقيات التجارية.

جدول (14.2)

كميات وقيم الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية (ألف طن ـ مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 •	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	59914	25131	58290	21335	59213	21440
القمح والدقيق	29510	12673	28512	9863	28861	9877
الذرة الشامية	12075	3596	12424	3250	12810	3215
الأرز	4808	4755	4790	4653	4806	4671
الشعير	11706	3461	10814	2968	11175	3107

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وقد ارتفعت كميات الواردات العربية من معظم سلع مجموعة السلع الغذائية الرئيسية الأخرى خلال عام 2010م مقارنة بعام 2009م حيث ارتفعت كميات البطاطس والبقوليات والخضر والسكر بحوالي (6.9 %)، و (1.2 %)، و (2.2 %)، و (6.9 %) على التوالي (جدول 2ـ15).

جدول (15.2)

كميات وقيم الواردات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى (ألف طن- مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 •	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
البطاطس	827	400	811	450	867	416
البقوليات	1101	979	1194	942	1208	874
الخضر	2396	952	2297	941	2347	925
الفاكهة	3298	2367	3412	2218	3412	2238
السكر (مكرر)	9170	3469	8918	3781	9536	3342
الزيوت النباتية	4405	4169	4511	5969	4482	5252

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

وقد شهدت قيمة الواردات العربية من الزيوت النباتية والسكر المكرر والبطاطس والبقوليات، والخضر في عام 2010م تراجعا عن عام 2009م، بينما ارتفعت قيمة الواردات من الفاكهة بنحو أقل من (1 %).

وارتفعت الواردات من مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في عام 2010م عن عام 2009م بنسب تراوحت بين نحو (1.1 %) كما في حالة الألبان ومنتجاتها و نحو (6.3 %) كما في اللحوم الحمراء(جدول 2 ـ 16) .

جدول (16.2)

كميات وقيم الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية (ألف طن- مليون دولار)

المجموعة السلعية	2008		2009		2010 •	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
اللحوم	2189	4948	2332	5045	2381	4982
اللحوم الحمراء	701	2123	691	2176	735	2260
اللحوم البيضاء	1488	2824	1641	2869	1646	2722
الأسماك	613	1199	612	1399	623	1418
البيض	165	351	168	335	176	347
الألبان ومنتجاتها	12323	5752	12455	5118	12587	5209

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (30)، 2010م.

أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية من هذه المجموعات، فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا فيما بين عامي 2009م و2010م ما عدا قيمة واردات جملة اللحوم، حيث انخفضت قيمتها إلى نحو (5) مليارات دولار عام 2010م نتيجة لتراجع قيمة الواردات من اللحوم البيضاء بنسبة (5.1 %) بينما شهدت واردات الألبان ومنتجاتها ارتفاعا في قيمتها إلى نحو (5.2) مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو (1.8 %) عما كانت عليه عام 2009م (جدول 2 ـ 16).

2.2 إمكانات الحصول على الغذاء:

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية ، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء.

1.2.2 أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

تؤثر الأسعار بصورة مباشرة على إمكانية حصول المستهلك على الغذاء، وبخاصة عند الفئة ذات الدخل المحدود. وتشير الإحصاءات إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستويين العربي والعالمي، فقد تأثرت أسعار السلع الغذائية بالدول العربية بالزيادات التي شهدتها الأسعار العالمية خلال عام 2010م حيث ارتفعت على المستوى العالمي المتوسطات الشهرية لأسعار الذرة الرفيعة بنحو (42 %)، والقمح الأمريكي الخشن بنحو (49 %)، والقمح الأمريكي الناعم بنحو (53 %)، وزيت زهرة الشمس بنحو (50 %)، وزيت الفول السوداني بنحو (33 %) والسكر الخام بنحو (15 %). وتوضح بيانات جدول(2 ـ 17) التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2008 ـ 2011م.

جدول (17.2)

الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2008 ـ 2011م

(سنة الأساس: 2002ـ2004م=100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007م	154
2008م	164.5
2009م	134.9
2010م	158.1
2011م	204.5
معدل التغير بين 2009م و2010م (%)	17
معدل التغير بين 2010م و2011 م (%)	29

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2011م، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شهدت الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعاً كبيراً على مستوى العالم فقد بلغ الرقم القياسي في مجموعة الحبوب في عام 2010م نحو (156) مقارنة بحوالي (149) في عام 2009م، وفي الزيوت النباتية ، والسكر واللحوم والألبان بلغت الأرقام (165)، و (285)، و (130)، و (171) على التوالي وذلك في عام 2010م (جدول 2 ـ 18).

جدول (18.2)

الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2008-2011م

(سنة الأساس: 2002-2004م=100)

السلع الغذائية	2008	2009	2010	2011
الحبوب	196	149	156	222
الزيوت النباتية	186	129	165	240
السكر	150	221	258	255
اللحوم	126	114	130	147
الألبان	181	121	171	201

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وعلى مستوى الوطن العربي ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية بين عامي 2009م و2010م مقارنة بسنة الأساس (جدول 2 ـ 19) نتيجةً لارتفاع الأسعار عالميا بسبب نقص المعروض منها كمحصلة للظروف المناخية غير المواتية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، وكذلك لارتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة وتغير الأنماط الاستهلاكية، ورفع الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسة الدعم عن الصادرات منها أو حظر التصدير في بعض الحالات.

ولمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين والمزارعين، وتوفير مدخلات الإنتاج، وإعداد وتنفيذ البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والمشروعات المدرة للدخول، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتخفيض الضرائب والرسوم على استيراد المواد الغذائية وفرض أو زيادة الضرائب والرسوم على تصدير السلع الغذائية الرئيسية أو حظر تصديرها.

جدول (19.2)

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في الوطن العربي (2008 ـ 2010م)

(سنة الأساس: 2002-2004م=100)

المجموعة السلعية	2008	2009	2010
القمح	114	101	127
الزيوت النباتية	122	108	109
البقوليات	122	117	117
السكر	138	138	166
الأسماك	189	179	196
الألبان	135	126	145
اللحوم الحمراء	199	205	275
اللحوم البيضاء	211	233	303

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2010م.

2.2.2 مستويات دخول الأفراد:

تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وبخاصة لدى الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض. وتتفاوت الدول العربية في مستويات دخول الأفراد فيها حيث يتضح من بيانات البنك الدولي لعام 2010م بأن مستويات دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا تعتبر مرتفعة نسبيا حيث يتراوح متوسط دخل الفرد الشهري في تلك الدول بين نحو(6830) دولار كما في دولة قطر و نحو (1240) دولار في ليبيا، ويبلغ نحو (507) دولار في لبنان، ويتراوح بين نحو (226) دولار و نحو (107) دولار في كل من تونس والجزائر، والأردن، والمغرب، وسوريا بينما يقل متوسط دخل الفرد عن (100) دولار في باقي الدول العربية.

وعادة ما تخصص الأسر الفقيرة نسب عالية من دخولها للحصول على الغذاء، وبالتالي فهي أكثر تأثراً بتقلبات أسعار السلع الغذائية، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت النسبة المخصصة من الدخل للحصول على الغذاء بالمناطق الريفية نحو (35 %) بالمغرب، و (42 %) في الأردن، و (48 %) في سوريا، و (49 %) في مصر، و (71 %) في العراق. ويقدر عدد الفقراء في الوطن العربي بحوالي (35) مليون نسمة وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة في عام 2005م. وتعتبر فئات الفقراء أكثر تأثراً بالتقلبات في أسعار السلع الغذائية، وأكثر حاجة للدعم وشبكات الأمان والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي.

3.2.2 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي:

بلغ عدد سكان الوطن العربي في عام 2010 نحو (355) مليون نسمة نتيجة لمعدلات النمو السكاني التي تعتبر عالية على المستوى العالمي، إذ بلغت نحو (2.5 %) خلال الفترة 2005-2010م، و نحو (2.2 %) خلال الفترة2000-2010م ، في حين يقدر معدل نمو السكان على المستوى العالمي بنحو (1.16 %) خلال ذات الفترة. ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في حجم الطلب على السلع الغذائية، ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسية مثل: الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

ويتركز نحو (82 %) من سكان الوطن العربي في ثماني دول عربية هي: مصر (22 %)، والسودان (11.5 %)، والجزائر (10 %)، والعراق (9.2 %)،و المغرب (9 %)، و السعودية (7.3 %)، وسوريا (6.8 %)، واليمن (6.4 %)، وترتفع النسبة إلى (88.8 %) بإضافة سكان الصومال (3.6 %)، وتونس (3 %).

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المعروض من السلع الغذائية، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على إمكانية الحصول على الغذاء. وتوضح بيانات تطور الأرقام القياسية لقيمة الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2000-2010م، أن معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج الزراعي بلغ نحو (4.1 %) على المستوى العربي و نحو (4.4 %) على المستوى العالمي.

4.2.2 تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

انعكس ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وبخاصة الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات والعمالة الزراعية في العديد من الدول العربية على ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما يتضح من بيانات جدول (2 - 20) الذي يعكس الاتجاه التصاعدي لتكاليف إنتاج السلع الغذائية خلال الفترة 2008 - 2010م ، الأمر الذي انعكس في زيادات بنسب أعلى في أسعار السلع الغذائية بالدول العربية. وفي بعض حالات الدول العربية ارتفعت تكاليف إنتاج السلع الغذائية لتعدد وتزايد الرسوم التي تحملها المزارع بعد حصاد المحصول.

جدول (20.2)

متوسط تكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي 2005 ـ 2010 (دولار/هكتار)

المحصول	2008م	2009م	2010م
القمح	970	968	914
الشعير	652	756	694
الذرة الرفيعة	214	191	299
البطاطس	4994	4889	5030
الطماطم	2511	2782	2916
البصل	2454	2537	2660

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2010م.

3.2 استقرار الغذاء:

يتمثل استقرار الغذاء في الاستدامة والتواصل لأبعاد إتاحة الغذاء والقدرة على الحصول عليه وأمانه وسلامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة. ولضمان استقرار الغذاء في الوطن العربي عملت الدول العربية على تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية، وتطوير نظم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية، علاوة على عقد الصفقات والبروتوكولات التجارية لشراء السلع الغذائية.

1.3.2 تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية:

تعمل الدول العربية على صيانة وتطوير الموارد الزراعية بهدف تحسين استغلال هذه الموارد وبصورة كفوءة للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين أوضاع الأمن الغذائي. ويتم ذلك من خلال برامج متخصصة وموجهة كاستصلاح وصيانة الأراضي، وحصاد المياه وتطوير المصادر المائية، وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية، والمحافظة على المخزونات السمكية. وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالمساهمة في دعم جهود الدول العربية في مجالات حصاد المياه، ودراسات ومشروعات تقدير المخزون السمكي، ومشروعات تطوير سلالات الثروة الحيوانية ,ومشروعات نقل التقانات الزراعية وبخاصة المكونات ذات العلاقة ببناء القدرات البشرية.

أما على المستوى القطري فيوضح جدول (2 ـ 21) نماذج من البرامج والمشروعات المتخصصة التي نفذتها أو تقوم بتنفيذها الدول العربية لتطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية.

جدول (21.2)

نماذج من برامج ومشروعات تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية بالدول العربية

الدولة	البرامج/ المشروعات
الأردن	ـ التخطيط الإقليمي بما يضمن التخصيص المتوازن للاستخدامات المختلفة للأراضي، وضبط التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. ـ توفير التمويل اللازم لعمليات استصلاح الأراضي غير المستغلة زراعياً. ـ تنفيذ المشاريع المائية لاستغلال المياه وتحليلها وكذلك تنفيذ مشاريع تحديد وتبطين قنوات الري، واستخدام الري بواسطة الأنابيب المغلقة وبناء السدود الترابية.
البحرين	ـ مشروع الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الري الزراعي.
تونس	ـ الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة (2002ـ2011م) التي تشتمل على برامج تهيئة مصبات الأودية، وصيانة الأراضي، وتهيئة وصيانة (33968 هكتار و تنفيذ حوالي (168 منشأة لحصاد المياه وتغذية المياه الجوفية، و نحو (14 بحيرة جبلية و في مجال مقاومة التصحر تم إنشاء طوابٍ على مسافة (292 كلم)، وتعلية طوابٍ على مسافة (665 كلم).
السعودية	ـ تنويع الإنتاج الزراعي للاستفادة بما تتمتع به المملكة من ميزات نسبية لمناطق المملكة الزراعية. ـ تشجيع المشاريع الزراعية التي تقوم بأنشطة ذات استهلاك مائي منخفض. ـ تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية المحددة. ـ إقامة السدود وتعديل السياسات الزراعية بما يتلاءم والإمكانيات المائية وضمان التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي.
سوريا	ـ تطوير الموارد المائية غير التقليدية وغير المتجددة مثل معالجة مياه الصرف الصحي، واستخدامها في ري الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة. ـ مشروع للاستمطار عن طريق زرع الغيوم بهدف زيادة نسبة الهطول المطرية واستثمار كل الإمكانات المتاحة من هذه الغيوم.
العراق	ـ تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها من خلال مد المزارعين بمنظومات الري الحديثة، واستخدام أساليب حصاد المياه.
سلطنة عمان	ـ مشروع حماية الأراضي الزراعية من الانجراف. ـ إدخال أنظمة الري الحديثة لدى المزارعين. ـ مشروع تطوير النظم المزرعية التقليدية، في مناطق الأفلاج (تحويل طرق الري التقليدية بالغمر إلى نظام ري حديث بهدف توفير المياه واستغلال هذه المياه في ري مساحات أكبر والحفاظ على التربة الزراعية). ـ الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وتقنين تحويل استخدامات الأراضي الزراعية الجيدة إلى استخدامات أخرى غير زراعية. ـ إرشاد المزارعين لإتباع أسلوب الدورة الزراعية بهدف الحفاظ على خصوبة التربة وإدخال حاصلات تسهم في زيادة خصوبة التربة. ـ إرشاد المزارعين للعمل على حماية الأراضي الزراعية من آفات التربة والحشائش، والتقليل من استخدام المبيدات الضارة بالبيئة والإنسان والحيوان. ـ تكثيف إدخال الزراعات المحمية (الصوب الزراعية). ـ إقامة سدود التغذية الجوفية.

قطر	ـ برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ـ إنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية. ـ الإستراتيجية الوطنية للكهرباء والماء. ـ تحلية مياه البحر. ـ برنامج تطوير الرصد الجوي والمائي. ـ الاستفادة من مياه الأمطار في تغذية حوض المياه الجوفي الشمالي. ـ استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية. ـ تجارب الري بالمياه المالحة. ـ برنامج الأرشاد المائي.
مصر	ـ برنامج استصلاح (462) ألف هكتار وإضافتها للرقعة الزراعية خلال الفترة (2005/2011). ـ تحديد الاحتياجات السمادية للمحاصيل الرئيسية في مختلف مراحل نموها.
موريتانيا	ـ حماية الأراضي الزراعية من الزحف الصحراوي عن طريق التشجير. ـ استصلاح الأراضي الفيضية عن طريق التحكم في مياه الفيضانات. ـ إنشاء السدود والحواجز الرملية ومكافحة تدهور وانجراف التربة.
اليمن	ـ تطوير وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة (إدخال وتبني وسائل الري الحديثة وترشيد استخدام مياه الري لزيادة كفاءة مياه الري. ـ مشاريع الري لتغذية المياه الجوفية التي تتعرض للاستنزاف.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2009،2010م.

2.3.2 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

استرعت قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزونات الإستراتيجية الانتباه مجدّداً مِنْ قبل صُناع القرار سواء على المستوى العربي أو العالمي بعد الأزماتِ الأخيرة في أسعار الحبوب وأسعار السلع الغذائية الاخرى. وتعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية أوضاع المعروض منَ تلك السلع ومدى توفرها وكفايتها لمقابلة حجم الطلب عليها. وهي بذلك تعتبر من المؤشرات الهامة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

وكما شهدت فترة 2007 ـ 2008 م التي تلازمت مع أزمة الغذاء العالمية تراجعاً شديداً في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والبذور الزيتية نتيجةً لانخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها، فإن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في يونيو 2011م، تشير إلى حدوث انخفاض حاد في المخزونات العالمية من الحبوب خلال الفترة 2010 – 2011م كما هو موضح في الجدول (2 ـ 22) وقد يستمر إلى نهاية عام 2012م.

أما على مستوى الوطن العربي (جدول 2 ـ 23) فان محصلة الحركة في حجم المخزون من الحبوب والقمح في بعض الدول العربية، تشير إلى تراجع المخزون لازدياد حجم الاستخدام عن حجم الإنتاج لمحاصيل الحبوب.

جدول (22.2)

حجم المخزون من الحبوب والقمح في العالم خلال الفترة 2008 – 2011 (مليون طن)

المواسم	الحبوب			القمح		
	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون
2008/2009	2285.5	2181.8	520.0	684.8	647.3	179.8
2009/2010(1)	2263.4	2226.0	552.4	682.6	659.8	200.9
2010/2011(2)	2216.4	2253.8	512.5	647.7	668.0	180.9
التغيير بين (1) و (2)	(2.1)	1.2	(7.8)	(5.4)	1.2	(11.1)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

3.3.2 الصفقات التجارية، والاتفاقيات والبروتوكلات التجارية:

تعمل بعض الدول العربية على ضمان انسياب السلع الغذائية عن طريق الصفقات التجارية، والاتفاقيات والبروتوكلات التجارية الثنائية، فعلى سبيل المثال وقع الأردن عدة اتفاقيات تجارية خلال الفترة 2008 – 2010م منها اتفاقية اتفاقية تجارة حرة مع كندا وقعت في 2009/6/28م لتساهم في رفع مستوى التبادل التجاري في السلع بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية، واتفاقية تجارة حرة مع تركيا وقعت في 2009/12/1م، وهي تغطي السلع الزراعية والصناعية وتشمل أطر تطوير العلاقات التجارية الثنائية.

جدول (23.2)

حجم المخزون من السلع الرئيسية في بعض الدول العربية 2008-2010م (طن)

الدولة	السلعة	2008	2009	2010
الأردن	القمح	1065811	519313	624700
	الأرز	135216	166161	166270
	السكر	307256	214072	214230
	الزيوت النباتية	185667	138000	123908
تونس	البقوليات	50419	47764	51139
	القمح	642600	683100	628300
	الشعير	166300	106000	97000
	السكر	28000	28000	28000
	الزيوت النباتية	23000	23000	23000
اليمن	القمح	453250	581852	588393
	الأرز	50865	67821	66604
	الذرة الرفيعة	34501	37467	60911
	الدخن	14739	15460	10493
	السكر	59687	65590	61645
	الزيوت النباتية	2013	5114	4437
سوريا	القمح	5329477	5274308	6786639
	العدس	20433	9377	4577
المغرب	القمح الطري	873700	1563100	1040000
	القمح الصلب	251700	253000	غ.م
	الأرز	213200	142500	غ.م
	الذرة الشامية	66400	60900	غ.م
	السكر	غ.م	200000	غ.م
	البقوليات	غ.م	17200	غ.م
موريتانيا	السكر	205491	5269	274598
	الزيوت النباتية	711151	غ.م	غ.م
	الألبان	49673	5269	غ.م
الجملة	القمح	8616538	8874673	8668032
	الأرز	399281	376482	375374
	الزيوت النباتية	921831	166114	151345
	السكر	600434	507662	578473

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات الدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2010م.

وتقوم المملكة العربية السعودية وهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتفاوض مع الدول الأخرى والمجموعات الاقتصادية لإقامة مناطق للتجارة الحرة الهادفة إلى تسهيل انتقال السلع الغذائية وتوفيرها في الأسواق المحلية.

أما في العراق فلا توجود في الوقت الراهن اتفاقيات أو بروتوكولات تجارية مخصصة لتوفير السلع الغذائية بل هناك بروتوكولات واتفاقيات تجارية عامة كتلك التي مع تركيا والأردن وإيران. كما تقوم وزارة التجارة في العراق بعقد صفقات تجارية مع مختلف الدول لشراء السلع الغذائية التي توزع على البطاقة التموينية.

وفي موريتانيا تم توقيع بروتوكول تجارة بعض السلع مع معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة في يونيو 2009م.

أما اليمن فتعتمد في استيراد السلع الغذائية على عددٍ من الدول العربية و دول العالم الأخرى، حيث يتم الاستيراد بحسب نظام السوق الحر وأهم تلك الدول التي يتم الاستيراد منها هي الإمارات، والسعودية، والكويت، ومصر، والصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، وسويسرا، وأستراليا، وماليزيا، وتركيا، والبرازيل ،واليابان، وتايلاند.

4.2 الأبعاد التغذوية:

تمثل الأبعاد التغذوية الجوانب المتعلقة بأمان وسلامة الغذاء وإمكانية الاستفادة منه، ونقص التغذية والفجوة الغذائية. ويتم فيما يلي استعراض تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية، ومن مكونات الطاقة والبروتين والدهون، وتطور الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 ـ 2010م.

1.4.2 نصيب الفرد من الغذاء:

يعتبر استهلاك الغذاء والاستفادة منه الهدف النهائي للأنشطة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية وما يرتبط بها من مختلف الأنشطة الخدمية. وفي معظم الدول العربية يعتبر الاستهلاك وأنماطه من المتغيرات التي ترتبط بعدة عوامل متداخلة منها مستويات الدخول والوعي التغذوي والصحي، وفي ذات الوقت يؤثر الاستهلاك على قدرة الأفراد على العمل والنشاط والإنتاج.

جدول (24.2)

متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (كيلوجرام)

المجموعة السلعية	2008	2009	2010*
الحبوب والدقيق	306	319	315
القمح والدقيق	143	157	148
الذرة الشامية	57	57	58
الأرز	35	29	28
الخضر	146	153	151
الفاكهة	88	88	90
السكر المكرر	31	28	28
الزيوت النباتية	15	15	15
اللحوم الحمراء	16	16	16
لحوم الدواجن	12	13	13
الأسماك	10	10	11
الألبان ومنتجاتها	101	102	104

* تقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في هذا التقرير يتمثل في كميات السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك وكافة الاستخدامات الأخرى، ويتم تقديره بإضافة الإنتاج إلى صافي التجارة الخارجية للسلع الغذائية. ويتفاوت نصيب الفرد من مختلف السلع الغذائية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض، وذلك لاختلاف المقومات الموردية، ومستويات الدخول، وأعداد السكان، والقدرات الاقتصادية والمالية. توضح بيانات جدول (2 ـ 24) تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع النباتية وسلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 – 2010م. وبصفة عامة ترتبط التطورات في الكميات المتاحة من تلك السلع بالتطورات في حجم الإنتاج وحجم الواردات منها، حيث إن التغير في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع النباتية والحيوانية بين عامي 2009 و 2010م كان متسقاً مع التغير في إنتاج تلك السلع بين نفس العامين.

أما بيانات جدولي (2 ـ 25)، و (2 ـ 26) فتوضح متوسط نصيب الفرد المقدر من مكونات الطاقة والبروتين والدهون على المستوى العام في الوطن العربي وعلى مستوى الأقطار العربية على الترتيب حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2010م ، ومنها يتبين أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو (2770) كيلو كاللوري للفرد في اليوم حسب إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2007م.

جدول (25.2)

متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي عام 2010م

السلع الغذائية	صافي المتوفر للاستهلاك (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد جرام / باليوم	متوسط نصيب الفرد /يوميا		
			سعرات حرارية (كيلوكالوري)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
القمح والدقيق	52299	402	1342.5	44.0	9.2
الأرز	9805	75	211.0	4.5	1.1
البطاطس	11461	88	59.0	1.4	8.8
السكر الخام	10687	82	307.8		
البقوليات	2334	18	62.5	4.1	0.1
الزيوت النباتية	5199	40	353.2		30.4
الخضر الطازجة والمجففة	53637	412	87.9	4.3	1.3
الفاكهة الطازجة والمجففة	32004	246	10.0	1.5	0.7
اللحوم الحمراء	5667	44	63.3	4.2	3.3
لحوم دواجن	4662	36	43.7	3.3	2.8
الألبان ومنتجاتها	35519	273	316.7	11.3	12.2
البيض	1708	13	18.3	1.3	1.3
الأسماك	3664	28	19.4	2.5	0.7
المجموع			2895	82	72
نسبة مساهمة السلع النباتية (%)			84.1	76.2	71.5
نسبة مساهمة السلع الحيوانية(%)			15.9	23.8	28.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30 (2010)م

وفيما يتصل بمصادر البروتينات والدهون فإن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية وبخاصة الحبوب والزيوت النباتية والسكر (وهي سلع العجز الغذائي عربيا) لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية من الطاقة والبروتين والدهون. ويتضح من بيانات الجدول (2 ـ 25) بأن مصادر الغذاء الحيوانية توفر للمستهلك العربي نحو (15.9 %)، و (23.8 %)، و (28.5 %) من احتياجاته من الطاقة والبروتين والدهون على التوالي. أما على المستوى العالمي وحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2007 م فإن مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو (16.7 %) من السعرات الحرارية، و نحو (38.1 %) من البروتين، و نحو (44.9 %) من الدهون.

جدول (26.2)

متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون في الدول العربية (عام 2010م)

الدولة	متوسط نصيب الفرد /اليوم		
	سعرات حرارية (كيلوكالوري)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
الأردن	3085	87	78
الإمارات	3341	107	89
البحرين	3321	105	87
تونس	3417	99	85
الجزائر	3270	84	73
جيبوتي	2188	79	60
السعودية	3195	79	88
السودان	2078	75	62
سوريا	3037	84	86
الصومال	1568	56	18
العراق	2175	65	36
سلطنة عمان	3241	60	83
فلسطين	2392	62	41
قطر	3150	87	82
الكويت	3239	90	89
لبنان	3121	88	113
ليبيا	3393	87	90
مصر	3126	82	68
المغرب	3244	88	74
موريتانيا	2946	89	76
اليمن	2268	86	45
المتوسط	2895	82	72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30 (2010م

2.4.2 نقص التغذية:

أدى ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية التي أعقبتها إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في عام 2007م نحو (923) مليون شخص، وارتفع إلى نحو (926) مليون شخص في عام 2010 م، أي أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام 2010م

قد زاد بنحو (86) مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة 1990 – 1992 م، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى (420) مليونَ بحلول عام 2015م، وخاصةً في ظل إرتفاع أسعار الأغذية، والأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة.

وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار. وتوضح بيانات جدول (2 ـ 27) أن مؤشر الجوع[1] يعتبر مرتفعا في بعض الدول العربية وهي: اليمن (27.1)، جيبوتي (23.5)، السودان (20.9)، موريتانيا (13.1). وفي المغرب وسوريا يزيد المؤشر قليلا عن (5) في حين يقل عن (5) في باقي الدول العربية المبينة بالجدول.

جدول (27.2)

نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (1990 – 2010م)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)		مؤشر الجوع (0 – 100) نقطة	
	1990 ـ 1992	2004 ـ 2006	1988 ـ 1992	2003 ـ 2008	1990	2008	1990	2010
الجزائر	4	3	8	3	6	4	6	<5
البحرين	-	-	6	5	2	1	-	-
جيبوتي	60	31	20	30	12	10	31	23
مصر	3	3	9	7	9	2	7	<5
العراق	-	-	10	7	5	4	-	-
الأردن	3	3	5	4	4	2	<5	<5
لبنان	3	2	5	4	4	1	<5	<5
ليبيا	1	2	4	6	4	2	<5	<5
موريتانيا	10	8	43	19	13	12	22	13
المغرب	5	4	8	10	9	4	7	6
سلطنة عمان	-	-	21	8	3	1	-	-
قطر	-	-	-	-	2	1	-	-
السعودية	2	1	12	5	4	2	6	<5
الصومال	-	-	-	33	20	20	-	-
السودان	31	20	36	32	12	11	26	21
سوريا	4	4	14	10	4	2	7	5.2
تونس	1	1	9	3	5	2	5	<5
اليمن	30	32	48	43	13	7	30	27

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، موقع المعهد على الشبكة الدولية.

1 يعكس نسبة السكان ناقصي التغذية، نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، و نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتتراوح نقاطه بين (0 ـ 100 نقطة).

3.4.2 الفجوة الغذائية:

تتأثر قيمة الفجوة باتجاهات أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية، حيث تعتمد دول العربية على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من سلع العجز وهي الحبوب والزيوت النباتية والسكر. وتوضح بيانات جدول (2 ـ 28) قيمة الفجوة ومساهمة مختلف السلع الغذائية فيها. وقد تراوحت قيمة الفجوة بين نحو (43.18) مليار دولار في عام 2008م، ونحو (37.77) مليار دولار في عام 2009م، ونحو (36.99) مليار دولار في عام 2010م حسب تقديرات المنظمة.العربية للتنمية الزراعية.

كما توضح بيانات جدول (2ـ 28) أن مجموعة سلع الحبوب تساهم وحدها بنحو(56 %) من قيمة الفجوة في عام 2010 م بينما تساهم الزيوت النباتية بنحو (10 %)، والألبان ومنتجاتها بنحو (9 %)، والسكر المكرر بنحو (8 %)، أي أن هذه السلع تساهم بنحو (83 %) من قيمة الفجوة.

جدول (28.2)

قيمة العجز والفائض من مجموعات السلع الغذائية (مليون دولار)

	2008		2009		2010	
المجموعات السلعية	القيمة	(%) من إجمالي قيمة الفجوة	القيمة	(%) من إجمالي قيمة الفجوة	القيمة	(%) من إجمالي قيمة الفجوة
مجموعة الحبوب	24433	% 57	20582	% 54	20591	% 56
القمح والدقيق	12289	% 28	9620	% 25	9538	% 26
الذرة الشامية	3567	% 8	3221	% 9	3185	% 9
الأرز	4545	% 11	4219	% 11	4238	% 11
الشعير	3454	% 8	2958	% 8	3086	% 8
حبوب اخرى	578	% 1	564	% 1	544	% 1
البطاطس	118	% 0	197	% 1	150	% 0
البقوليات	750	% 2	746	% 2	706	% 2
الفاكهة	260	% 1	0	% 0	266	% 1
السكر (مكرر)	2932	% 7	3026	% 8	2939	% 8
الزيوت النباتية	5360	% 12	4505	% 12	3802	% 10
اللحوم الحمراء	2057	% 5	2089	% 6	2172	% 6
اللحوم البيضاء	2657	% 6	2744	% 7	2571	% 7
البيض	289	% 1	263	% 1	283	% 1
الألبان ومنتجاتها	4322	% 10	3614	% 10	3508	% 9
اجمالي القيمة	43178	% 100	37766	% 100	36989	% 100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30 (2010)م

وعلى المستوى القطري تشكل قيمة الفجوة في (4) دول عربية ما نسبته (57.2 %) من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة لعام 2010م وتتوزع على كل من السعودية، ومصر، والجزائر، والإمارات بحوالي (21 %)، و (13.3 %)، و (11.6 %)، و (11.3 %) على التوالي. وترتفع النسبة إلى (86.9 %) بإضافة مساهمة كل من المغرب (7.0 %)، واليمن (5.3 %) ، والعراق (5.2 %)، وسوريا (4.2 %)، وتونس (4.2 %)، والأردن (3.9 %) جدول (2 ـ 29).

جدول (29.2)

مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 ـ 2010 م (%)

الدولة	2008	2009	2010*
السعودية	19.6	22.3	21.0
الجزائر	10.6	12.6	11.6
مصر	14.2	12.4	13.3
الإمارات	10.5	12.0	11.3
المغرب	8.3	5.6	7.0
اليمن	5.1	5.4	5.3
سوريا	3.2	5.2	4.2
العراق	4.4	5.0	5.2
تونس	3.9	4.4	4.2
الأردن	4.3	3.5	3.9
ليبيا	2.4	2.8	2.6
السودان	1.8	2.7	2.6
الكويت	2.2	2.5	2.4
لبنان	2.2	2.5	2.3
عمان	3.0	1.7	1.7
قطر	1.3	1.4	1.3
موريتانيا	0.7	0.8	0.8
البحرين	0.7	0.8	0.8
فلسطين	0.7	0.8	0.7
الصومال	0.6	0.7	0.7
جيبوتي	0.3	0.3	0.3

* تقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

وتتضمن قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي تقدر بحوالي (36.99) مليار دولار في عام 2010م، قيمة الواردات العربية البينية من السلع الغذائية، أما إذا اعتبرنا أن الفجوة تعنى بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي فإنها تبلغ نحو (34.29) مليار دولار وذلك بالاعتماد على البيانات المتحصل عيها من (11) دولة عربية فقط.

ويقدر نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو(104) دولار، وبنحو (280) دولار في ليبيا، و (266) دولار في البحرين، و(312) دولار في السعودية، و (414) دولار في الكويت، ويبلغ في الإمارات نحو (849) دولار، ويتراوح بين (216) دولار و نحو (62) دولاراً في لبنان، والأردن، والجزائر، والعراق، واليمن، وموريتانيا، وتونس، وفلسطين، وسلطنة عمان، في حين يقل عن (62) دولاراً في باقي الدول العربية.

وفي الجانب الآخر تحقق الدول العربية فائضاً تصديرياً في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2010م نحو (1.89) مليار دولار، ساهمت فيها الأسماك بنحو (1.1) مليار دولار والخضر بنحو (830) ألف دولار، وذلك مقارنة بفائض مقداره نحو (2.45) مليار دولار في عام 2009م ساهمت فيه الخضر بنحو (1.3) مليار دولار و الأسماك بنحو (892) ألف دولار والفاكهة بنحو (276) ألف دولار.

4.4.2 معدلات الاكتفاء الذاتي:

تساعد مؤشرات الاكتفاء الذاتي في التعرف على القدرات الذاتية للطاقات الإنتاجية لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية، وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 2010م بين نحو (26 %) و (48 %)، (جدول 2 ـ 30). وتعتمد الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الأخرى، والتي تشمل البقوليات والمنتجات الحيوانية ذات درجات إكتفاء ذاتي تتراوح بين (58 %) و (89 %). أما السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري فتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين (98 %) و (100 %)، وهي الفاكهة، والبطاطس، والخضر، والأسماك.

جدول (30.2)

معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 ـ 2010م (%)

المجموعة السلعية	2008	2009	2010 *
السكر المكرر	26.3	26.5	25.8
الزيوت النباتية	33.8	31.3	34.6
الحبوب والدقيق	44.6	49.2	48.2
البقوليات	56.3	57.7	57.9
لحوم الدواجن	67.0	65.9	66.4
الألبان ومنتجاتها	74.1	74.0	74.0
اللحوم الحمراء	87.6	88.6	87.8
الفاكهة	99.6	100.3	98.4
البطاطس	100.0	99.2	98.7
الخضر	102.2	103.2	101.9
الأسماك	108.5	108.3	109.5

* تقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

3 ـ الجهود الجارية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

تتمثل جهود الدول العربية والمنظمات الإنمائية والتمويلية، وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والذي تحددت المرحلة الأولى منه لتكون خلال الفترة 2011 ـ 2016م. وفيما يلي استعراض لجهود الدول العربية متمثلة فيما أعدته ونفذته من برامج ومشروعات، وكذلك جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية متمثلة فيما قامت بإعداده وتنفيذه في إطار متابعتها لتنفيذ البرنامج.

1.3 جهود الدول العربية:

اشتملت الأنشطة التي شرعت الدول العربية في تنفيذها على مشروعات الأمن الغذائي الخاصة بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ومشروعات التصنيع الغذائي والقيمة المضافة، ومشروعات استصلاح الأراضي، ومشروعات تأهيل و إنشاء أنظمة نقل وتوزيع المياه ورفع كفاءة أنظمة الري الحقلي، ومشروعات الرصد المناخي الزراعي، ومشروعات إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة، ومشروعات حصاد المياه.

2.3 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

في إطار متابعة تنفيذ المكونات الرئيسية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ضمنت المنظمة خطة عملها لعام 2010 م المشروعات والأنشطة التالية :

الدراسات:

- دراسة إعداد قانون استرشادي موحد للاستثمار الزراعي في الدول العربية (المرحلة الأولى).
- دراسة تطوير سياسات استخدام مياه الري في الدول العربية.
- دليل استرشادي لمواصفات أنظمة ري حديثة وتركيبها.
- القانون الاسترشادي العربي الموحد للحجر البيطري.
- دراسة حصر وتوثيق البرامج البحثية في مجال تحسين سلالات الأبقار في الوطن العربي (المرحلة الأولى)
- دراسة تطوير سياسات ومناهج مؤسسات التعليم الزراعي في الدول العربية (المرحلة الأولى).

كما اتخذت الإجراءات التنفيذية لإعداد الدراسات التالية :

- دراسة جدوى أولية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة لتعزيز التجارة البينية للمواشي واللحوم والأعلاف والمجالات ذات العلاقة بين مصر والسودان.
- المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للتمور.
- القانون واللائحة الاسترشادية العربية الموحدة للصيد البحري وحماية الثروة المائية.

أنشطة التدريب والتأهيل :

تم في عام 2010م تنفيذ (18) دورة تدريبية قومية وإقليمية وقطرية، شارك فيها (348) متدربا، وهي موزعة على النحو التالي :

- دورة تدريبية إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي في مجال أسس ومعايير الاحتياجات التدريبية وتقييم عملية التدريب، اللاذقية ـ سوريا، الفترة 17ـ2010/10/21م، شارك فيها (17) متدربا من (8) دول عربية.
- دورة تدريبية قومية في مجال تصميم أنظمة الري الحديثة، عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية، الفترة 27/11ـ2010/12/8م، لعدد (18) متدرباً من (12) دولة عربية.

- دورة تدريبية إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، حول التصميم والتحليل الإحصائي للتجارب البحثية في مجال الإنتاج الحيواني، الرياض- المملكة العربية السعودية، 11-2010/12/15م، شارك فيها (8) متدربين من (6) دول عربية.
- دورة تدريبية إقليمية لدول المغرب العربي، حول التصميم والتحليل الإحصائي للتجارب البحثية في مجال الإنتاج الحيواني، البيضاء- الجماهيرية الليبية، 26-2010/12/30م، شارك فيها (10) متدربين من (5) دول عربية.
- دورة تدريبية قطرية حول الحصاد المائي وتصميم السدود والحفائر، شارك فيها (10) متدربين من وزارة الزراعة، 24-2010/10/28م، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية.
- دورة تدريبية قطرية حول مراقبة الأمراض الحيوانية، شارك فيها (35) متدربا، من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الفترة 3-2010/10/7م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دورة تدريبية حول تربية وإنتاج الزيتون، شارك فيها (30) متدرباً من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الفترة 28-2010/11/30م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دورة تدريبية حول تسيير الوسائل الوراثية، شارك فيها (30) متدربا من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 13-2010/12/17م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دورة تدريبية في مجال تصميم أنظمة الري الحديثة، شارك فيها (30) متدربا، 26-2010/12/29م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دورة تدريبية في مجال تجهيز وتصنيع الأعلاف، شارك فيها (30) متدربا، 26-2010/12/29م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دورة تدريبية في مجال تجهيز وتصنيع الأعلاف، شارك فيها (18) متدربا، 25-2010/12/29م، المملكة العربية السعودية.
- دورة تدريبية حول إعداد الخرائط الوبائية للأمراض الحيوانية، (24) متدربا، 2-2010/11/4م، الخرطوم- جمهورية السودان.
- دورة تدريبية في مجال الاستزراع السمكي في المياه العذبة، شارك فيها (24) متدربا، 7-2010/11/9، الخرطوم- جمهورية السودان.
- دورة تدريبية حول تحليل وتقييم المشروعات الزراعية، شارك فيها (20) متدربا، 23/11-2010/12/2م، بورتسودان- جمهورية السودان.
- دورة تدريبية حول التصميم والتحليل الإحصائي للتجارب البحثية في مجال الإنتاج الحيواني، شارك فيها (20) متدربا، 5-2010/12/9م، الخرطوم- جمهورية السودان.
- دورة تدريبية حول تجهيز وتصنيع الأعلاف، شارك فيها (20) متدربا، 19-2010/12/23م، الخرطوم- جمهورية السودان.
- ورشة عمل تدريبية حول أثر التغيرات المناخية على قطاع الزراعة وكيفية تقييمها وطرق التكيف معها، شارك فيها (21) متدربا، 28-2010/12/30م، الخرطوم- جمهورية السودان.
- دورة تدريبية حول التحسين الوراثي لطلائق الجاموس، شارك فيها (4) متدربين من وزارة الزراعة العراقية، الفترة 9-2010/10/14م، نفذت في سوريا.
- دورة تدريبية حول زراعة الزيتون وإنتاج الزيت، شارك فيها (8) متدربين من وزارة الزراعة العراقية، الفترة 7-2010/11/10م، نفذت في عمان- المملكة الأردنية الهاشمية.

المشروعات التنفيذية الميدانية :

استمر العمل عامي 2010 و 2011 في تنفيذ المشروعات القومية والإقليمية والقطرية التي تأتي في إطار تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وهي على النحو التالي :

- البرنامج العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة (السودان).
- مشروع البنوك العربية الإقليمية للموارد الوراثية النباتية (الإقليم الأوسط، إقليم المغرب العربي).
- برنامج مكافحة بعض الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، تم إعداد وثائق البرنامج تمهيداً لمناقشتها وعرضها على مؤسسات وصناديق التمويل الإنمائي.
- مشروع تطوير نظام عربي خبير لتشخيص وعلاج الأمراض الحيوانية.
- مشروع دعم القدرات الوطنية لإعداد الخرائط الوبائية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية.
- مشروع تعزيز القدرات في مجال استخدام تطبيقات تقانات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في المجالات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية.
- المشروع الإقليمي لإستئصال ذبابة الدودة الحلزونية للعالم القديم من الشرق الأوسط (المرحلة الثانية).
- مشروع سد وادي الحرث بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع تنمية قدرات الأسرة الريفية الناشطة في الفلاحة السقوية بنفزة في ولاية باجة بالجمهورية التونسية.
- مشروع تدعيم التجديد الاقتصادي والفلاحي والريفي (المرحلة الخامسة) بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- مشروع دعم وتطوير خدمات الحجر الزراعي بالمملكة العربية السعودية.
- مشروع إدخال زراعة الزيتون في ولاية دارفور بجمهورية السودان.
- مشروع إعداد الخارطة الوبائية لمكافحة مرض البروسيلا بجمهورية السودان.
- إستراتيجية الترويج للاستثمار الزراعي في جمهورية السودان.
- مشروع دعم مراكز الحجر البيطري على الحدود والمعابر البرية في الجمهورية العربية السورية.
- دراسة إستراتيجية التنمية المستدامة للثروة الحيوانية في سلطنة عمان.
- مشروع بحثي لإنتقاء البصمة الوراثية واستخدامها في تقييم التنوع والتعرف والتمييز بين أصناف نخيل التمر والشتلات النسيجية في المملكة المغربية.
- مشروع زراعة (5) آلاف هكتار بمحصول القمح في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- مشروع الاستزراع السمكي في المياه العذبة في ولاية نهر النيل بجمهورية السودان، بشراكة بين شركة البشائر الأردنية للاستثمارات الزراعية، والشركة العربية لمصايد الأسماك.
- مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بتاريخ 2011/3/28م بين المنظمة ووزارة الداخلية في جمهورية السودان لتكامل الجهود في مجالات الإنتاج السمكي والإنتاج النباتي والحيواني.